2000 0413- 0018-L

١٣ نيسان ٧٥: كي لا ننسى

قافلة من الناجين... قوافل من الذين هربوا... إنهم الذين نجوا من الموت، وأسلموا أجسادهم لعذابات الانتظار والبحث عن مأوى... أو عن مخيم

التهجير والنزوح: فتن الحرب الدائمة

المؤقت يتحول إلى ثابت واندفاع في المحيط الديني

قد تكون مهجراً
الطرق نضعها فيما بعد...
(عباس بيضون)

ظل المهجرون طوال الحرب اللبنانية في موقعين اثنين: اما «ضحايا المخطط الانعزالي» كما يعلن كتاب في احوالهم غداة «حرب السنتين»، واما «ضحايا حروب الآخرين» على ارضنا، كما يستبرئ شعار آخر طوية اللبنانيين وسريرتهم.

لم يعد المهجرون الى قيامتهم بعد، ولم ينتشلوا من مواقعهم تلك، فهم غفل في ادبيات ما بعد الحرب.

تدور عليهم وحسب، تحقيقات الصحف ومهرجانات السياسة في مواسم تذكارات الحرب وفي مواسم حصر ارثها. لا تأخذ قضيتهم من الاحزاب «كلها» موقفا او موقعا، فأقلامها دوارة على تماسك او تمزق النظام السياسي، وعلى قوة الدولة او تقاويها، وعلى تسلم الطوائف ادارة الحوار والمقابلة، وعلى الازمة اللبنانية وعلى اسرائيل وتوازن الاقليمي والدولي. اما عرى الحياة الاجتماعية اللبنانية في تحولاتها اليومية، التي تصيب ابناءه في علاقاتهم، سكونا او حركة، تباعدا او حوارا، فهي امور تحين غفلتها دوما في الادبيات الطالعة، لأن الحديث فيها يطال عب الاحزاب اللبنانية، ويطول الى «خرج» ارباحها ومكتسباتها. باتت شعارات قضيتهم طقوسا ثابتة: «حلا عادلا» و«وجوب اعادتهم الى قراهم وبيوتهم وارضهم»، وكأن اناس التهجير خالدون في حيواتهم وفي مضارب هجراتهم: كم بقي على قيد الحياة من صحابة التهجير الاوائل، من الذين غادروا ارضهم مصهورين بحنين العودة اليها؟! كم بقي منهم في لبنان، ولم تأخذه غنيمة السلامة الى المغتربات البعيدة فيما وراء البحار!؟ من أي نأتي لأبناء المهجرين بالحنين الى المنزل الاول في ريفهم لكي تبقى الفتهم متوقدة وهاجة؟! كيف يرى الابناء الى مواضعهم الجديدة، وقد شبوا في مدن التهجير وضواحيها، وخاضوا في ميادينها الواسعة، نزاعاتها وغرضياتها، وتطوحوا في احزابها وتنظيماتها، وشبّوا على قيم لا تطابق ما كان لآبائهم في السياسة والاجتماع والعشرة والالفة والجيرة!!..

كيف ومتى وأين؟

بامكاننا ان نؤرخ افتتاح النزوح القسري في لبنان، مع موجة التهجير الواسعة التي عصفت بمناطق الحدود الجنوبية، مع الاجتياح الاسرائيلي في ١٢ و١٣ ايار ١٩٧٠ لمناطق العرقوب وصولا الى الحاصباني. وقد وصلت اعداد النازحين يومها الى ٣٠ الفا، ثم تتابعت لاحقا بوتائر متسارعة تسارع الاعتداءات الاسرائيلية واتساعها.

كان النزوح يومها «انحداقا» مؤقتا الى اماكن قريبة من قرى الحدود تبدو اكثر امنا. ثم راحت نظرة الجنوبي الى التهجير تبدو اكثر انفتاحا، مما دفع بهم الى الاقامة مع عائلاتهم ومهنهم اقامة دائمة في محيطهم المجاور. ولكن اتساع الاعمال العسكرية الاسرائيلية راح يقضم هذه الحدود الآمنة، التي ابتدعها الجنوبي محطات لامانه بالقرب من قريته، حدا وراء حد، الى درجة شكل معها ترك الجنوب والابتعاد عنه والاقامة في حدود العاصمة، الحل الامثل في مفاهيم الامن الشخصي والعائلي والامن الاجتماعي. وقد ظهرت نسبة هؤلاء النازحين المرتفعة من خلال ارتفاع نسبة المقيمين الجنوبيين في مدينة بيروت. إذ كانت نسبة هؤلاء سنة ١٩٧٠، وحسب استقصاء وزارة التصميم، ٢٣,١٪، وقد ارتفعت هذه النسبة خلال اربعة اعوام، اي سنة ١٩٧٤ الى الـ٢٨٪، ويرجح ان تكون هذه قد اصبحت بعد سنة، كما يذهب سليم نصر، في حدود الـ٣١٪ من مجموع المقيمين.

كانت بيروت، بقسميها الشرقي والغربي، قبلة النازحين والمهجرين، حيث استقروا في جوار موجات تهجير سابقة، كانت القوى القائمة بأمن المناطق الداخلية، قد انزلتها فسيح فنادقها مدارسها ومؤسساتها وبعض الابنية غير المكتملة، صودرت لساعتها في بيروت او في ضواحيها. فقد اسكنت دفعات المهجرين هذه في القسم الغربي من بيروت في مسبح «السان ميشال» الذي تحول الى معسكر الشهيد نقولا سعادة، ومسبح «السان سيمون» الذي تحول الى معسكر الشهيد ظافر الخطيب ومسبح «الاكابولكو» الذي تحول الى معسكر الشهيدين حجازي ورحمه. كان عدد هؤلاء ثمانية آلاف مهجر من سكان المسلخ والكرنتينا. كذلك اسكن منهم عشرون الفا في فنادق خلده ومسابحها وفي بعض احياء بيروت الغربية. اما المهجرون الى بيروت الشرقية فقد افسح لهم في مناطق الدورة والجديدة والفنار وبرج حمود والنبعة وبعض الدكوانة الى «رأسها».

ظلت صورة التهجير على هيئتها تلك، فموجات التهجير الجديدة، اعوام ١٩٧٩ـ١٩٨٠ـ١٩٨١، كانت محدودة بمجملها، وكانت حصيلة معارك الاطراف المتصارعة المتقابلة، وحصيلة صراعات ما بين الاحزاب من «ذوات» الخندق» الواحد: امل واحزاب الحركة الوطنية، الكتائب والاحرار (تصفيات الصفرا في تموز ١٩٨٠).

بدءا من عام ١٩٨٢، اصبح تيار الهجرة يدور على المناطق اللبنانية في دورات خاصة، سنة بسنة، على قياس المناطق اللبنانية وقضاياها في القتال. صارت ضخامة الحدث تغني عن الحديث في نتائجه على صعيد التهجير والنزوح: فدمار اجتياح ١٩٨٢ يغني الاعلان عن القول بمئات الالوف من المهجرين من الجنوب. وكذلك القول بحرب الجبل وبحرب طرابلس الداخلية سنة ١٩٨٣، وبحروب احياء بيروت وزواريبها في ٦ شباط ١٩٨٤، وبحرب شرق صيدا في نيسان ١٩٨٥، وبحرب اسقاط الاتفاق الثلاثي في بيروت الشرقية في كانون الثاني ١٩٨٦ وباستعارة حرب المخيمات في ١٩٨٥ـ١٩٨٧ وبحربي الالغاء والتحرير في ١٩٨٩ـ١٩٩٠.

وحده الجنوب كان في تهجيره قائما على امتداد هذه السنوات جميعا، فقد بقي على جرحه الراعف مع اعتداءات اسرائيل الداعمة في داخل الشريط المحتل وعلى مناطق التماس. كان اقليم الريحان مجال عملية التهجير الاولى في هذه المرحلة، مع اقدام اسرائيل على اغتيال قيادي حركة «امل» في الاقليم المقاوم صبحي شكر، فقد ترافق الاغتيال مع مداهمات واعتقالات وتهجير، حتى انه لم يبق في عرمتى من كبريات قرى اقليم الريحان سوى ٩٠ شخصا من بين الآلاف من سكانها. كذلك لم يبق من قرية سجد أي اثر لجدار قائم، بعد تدميرها ومسحها بالكامل في ٥ تموز ١٩٨٥. كذلك عانت كونين التهجير الكامل في ٣٠ كانون الاول من السنة عينها، اثر عملية مقاومة مزدوجة قتل فيها اسرائيليان وجرح آخران وبقي مصير واحد مجهولا.

ولا ننسى في هذا السياق التهجير ـ الابعاد من مناطق الجنوب الذي بدأ باكرا مع خطوات الانسحاب الاسرائيلي الى الحدود الحالية للشريط المحتل وقد استمر امر الابعاد متواترا طيلة التسعينيات.

ونتطرق هنا الى الخطوات الحاصلة في شأن قضية عودة المهجرين. كان ١٢ تشرين الاول ١٩٩١ تاريخ اللفتة الاولى الى هذه القضية. وكان حزيران ١٩٩٢ المؤتمر الوطني العام للمهجرين والذي استمر من ١٨ الى ٢٨ منه، وقد خرج بتوصيات حددت اطار الحل وآلية العودة وقد اقرها مجلس الوزراء في جلسته في تموز ١٩٩٢. ومن ابرزها انشاء وزارة خاصة تعنى بشؤون المهجرين، وانشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع العودة...

وما عودة المهجرين مع الخطوات التي نفذت والمبالغ التي رصدت ووزعت تتابع فصولها الى ايامنا هذه حيث تحفل الاخبار يوميا بلقاءات المصالحة والاعتمادات المرصودة والمبالغ الموزعة. ولكن ما يجب التوقف عنده هو تجذر حالة المهجرين في جوانب الاقامة الجديدة. ولم يعد حل القضية والحال هذه، رهن الاعتمادات والنوايا لأن مئات الآلاف من المهجرين (يتراوح عددهم وفق التقديرات ما بين ٦٥٠ الفا و٩٠٠ الف مهجر)، تخرجوا عبر اقامتهم الطويلة او عبر ظروف تهجيرهم من تلك المعادلة الآنفة.

الضواحي من قبل ومن بعد

مع الاقامة الاولى في العاصمة تعاطى النازحون المهن البالية (العتالة، مسح الاحذية، وبيع الجرائد...)، الى قطاع التنظيفات الذي جعل، الغلبة للعمالة الشيعية الكاسحة في، من رئاسة المصلحة المعنية رسميا بأمور التنظيفات على امتداد العاصمة، «منصبا شيعيا منذ تقسيم الوظائف على الطوائف». وانما مع امتداد اقامة النزوح، اقامة عائلية دائمة، راح النازحون يتسلقون ادراج الاقامة في المدينة، من احتلال المنزل الى امتلاك المؤسسة الحرفية والتجارية الى التعاطي في امور الخدمات، فالى وظائف رسمية في الدولة او في المؤسسات الخاصة.

وهكذا جمع النازحون الى قوة العدد، قوة الامكانات والموقع، فتحولوا مع الوقت الى قوة سياسية اساسية. وقد ساندهم في ذلك تطور الاحداث الذي يربط ما بين مشكلات التركيبة اللبنانية وبين القضايا التي استجدت جراء الوجود العسكري الفلسطيني. وهذا ما اسبغ على الجمهور النازح الى بيروت، والجنوبي منه خاصة، هيئة واحدة متكاملة في السياسة والاجتماع، مع الحضور الجنوبي في اقامته الاصلية. وهكذا اصبحت بلبدا وحوادثها سنة ١٩٦٧، وقضايا عيترون مع تبغها، قضايا محض بيروتية ولبنانية عامة. واصبح بالمقابل تحرك قوى الامن الداخلي وازالتها البيوت المبنية على الاملاك العامة في منطقة المكلس، في الضاحية الشرقية من بيروت، مطلع السبعينيات، تحركا ينال من بيوت الجنوب والبقاع في آن معا.

وعلى الصعيد الاجتماعي الديموغرافي، لم يكن الفرز الطائفي في ضواحي المدينة على وضوح خطوطه اليوم أحياء وحارات. كانت كنائس الحارة والمريجة والليلكي والشياح والنبعة والدكوانة وحتى كنيستي الاوزاعي وخلدة (هل من يتذكر هاتين الكنيستين اليوم) قبل ان تخفيهما المصادرة والاستثمار السكني، كانت تتعايش في رنين اجراسها وفي خطى الجائن الذاهبين اليها في غدوات ايمانهم مع اصوات مؤذني الجوامع وجمهور الحسينيات في الاحياء عينها، وفي اوقات المناسبات الدينية او الاجتماعية. كان التوزع الجغرافي لسكن ابناء الطائفة الواحدة يتجاور مع توزع الطوائف الاخرى. لم يكن هناك حوار مباشر بالطبع، كان في حده الادنى، حوارا بالاشارات وحسب. كان الحوار يتسلل عبر ملاحظة الطوائف لبعضها في المدرسة وفي مؤسسات العمل وفي المناسبات، او عبر سماع اللهجات المحلية او ملاحظة بعض العادات في المآكل والملبس وفي الاعياد وفي مناسبات الافراح والاحزان.

أما الضواحي الحالية فقد نشأت او اكتنزت في سياق مباغت من تطورات الحرب اللبنانية وتهجيراتها الكثيفة والمباغتة، فكان احياء تهجير متكاملة، عليا قامات هزيلة سابقة في بئر حسن والجناح ومداخل صبرا وشاتيلا والرمل العالي، وكانت في الوقت عينه ضواح متكاملة في مؤسساتها ومرافقها وهيئاتها الطائفية في مجمل الضواحي الجنوبية والشمالية الشرقية من بيروت.

هذه الضواحي «الحديثة» مشدودة الى نواتها الطائفية، وهي تفترق بذلك عن ضواحي ما قبل الحرب اللبنانية. كانت مؤسسات العمل يومها (المصانع والحرفيات والادارات) وميادين الاجتماع، من السوق الى الشارع الى اماكن اللهو، مناطق تختزن نواة تواصل والتقاء بين المتحدات الاجتماعية المتواجدة على ساحاتها، كما كان «التمايز والترقي الاجتماعي يولدان ميلا الى الانتشار والابتعاد عن الحي الطائفي خصوصا لدى الجيل الثاني من النازحين». اضف الى ذلك توزع النشاط التجاري الذي كان يتدفق من اسواق بيروت المركزية باتجاه باقي المناطق من ضواح واحياء بعيدة، بحيث باتت هذه الاحياء بمرافقها ومؤسساتها المالية ووكالاتها التجارية وقطاعات خدماتها، مناطق تسترفد المركز وترفده بالموارد الاقتصادية والخبرات والايدي العاملة الآزمة.

ومع تدفق المهجرين وتكوكبهم الى جانب المقيمين بهوياتهم الطائفية الواحدة في احياء الضواحي، كان على هذه المرافق ان تلابق في ادوارها وموظفيها، هويات الاحياء الجديدة، وان تواكب اعداد سكانها وانقطاعهم في احيائهم عن أي تواصل مع غير احياء وهويات. ولا ريب بأن نتائج خطيرة سوف تترتب على هذا الانقطاع من انعكاسات مدنية واجتماعية وسياسية كبيرة، خاصة إذا ما عرفنا بأن الموارنة كانوا سيمثلون سنة ١٩٨٣ وفق تقديرات سليم نصر اكثر من ثلاثة ارباع سكان القطاع الشرقي لبيروت والشيعة اكثر من ٦٠٪ من سكان قطاعها الغربي.

وتلفت هنا الى ان ضواحي بيروت لم تكن يوما «هبرة» لبنانية صافية، إذ لطالما خالطتها شعوب واقوام اخرى من جنسيات مدروسة في بلادها، ام من جنسيات ما زالت قيد الدرس في لبنان، رأت في مجتمعات النزوح والتهجير اللبنانية، ملجأ قرار واستقرار يلوذون بعائلاتهم فيها من ظروف واوضاع قاسية في بلدانهم، او يلوذون فيها من سلوك وعيش المدينة الصاخب، او يتقون بها الغلاء في امور حياتهم وتعليم اولادهم، او يعتصمون في متاهات زواريبها عن عيون اجهزة الامن لحسابات في المواقف السياسية او لحسابات في المسالك الاخلاقية. وهذه الفئة الاخيرة من بين الفئات غير اللبنانية، هي التي طغت على مواجد السلوك والحركة داخل العديد من احياء التهجير في الضاحية. وقد نجحت الى حد كبير في نسج علاقات مع مجموعات او شلل لبنانية تماثلها في السلوكيات والمواقف السياسية والمواقع الاجتماعية. وقد استطاعت كذلك من خلال شبكة العلاقات هذه، ان تتجاوز غربتها وعدم انتمائها الى عصبيات المحيط ولونها الطائفي الكاسح. فباتت هذه الشبكة من العلاقات هذه تشكل حصانة امام معارضة ومواقف الآلة الامنية المسيطرة في مناطق الضواحي: حزب الله وحركة امل في الضواحي الجنوبية، واجهزة الدولة اللبنانية في الضواحي الشرقية من العاصمة، او في غير منطقة من لبنان.

خير البلاد ما حملك

ترينا دراسة اليسوعية ـ لافال (١٩٨٨)، عن مدى تكيف المهجرين مع محيط اقامتهم المشكل من موقع المدينة ومن موقع غير مهجرين مجاورين متداخلين، ان ٣١,٢٪ من المهجرين يتحدثون عن اندماج كلي في محيطهم، الى ١٩٪ منهم يشعرون بنفور وغربة كلية، الى ٤٩,٧٪ يشعرون بأنهم على مسافة وسط ما بين الاندماج والغربة.

بطاقة الهوية رفيقة المهجرين النازحين إلى كل مكان

منذر جابر

تبدو هذه النسب برأينا غاية في الاهمية، لأنها تقود بنا الى القول بتحول التهجير المؤقت الى شعور بالنزوح الدائم والاندماج الكلي في المحيط المديني.

ولكي تتوضح دلالات النسب مع ما نذهب اليه، علينا ان نأخذ بالاعتبار مسألتين هامتين:

١ ـ تاريخ استقرار هذه النسب هو عام ١٩٨٨، وهذا يعني من طرف اول ان روافد الهجرة كانت على سيرورتها. ويعني من طرف ثان ان من المستجوبين من يداول عدم اندماجه مع محيطه، من حداثة حصول هذا التهجير، او من جرح تهجير لما يبرد بعد.

٢ ـ ان نسبة الـ١٪ ممن لم يندمجوا ابدا، تبدو موقوفة بأكثريتها على من بلغوا سنوات متقدمة من اعمارهم، إذ ان من تتراوح اعماره ما بين اليفاعة والشباب (١٥ـ١٩ سنة) لا يشكلون بموجب الاستقرار نفسه سوى ١٣,٦٪ من تلك السنة الآنفة.

لا تقود الاقامة الريفية في المدينة الى تكيف آلي بالطبع، فالمهجرون والنازحون يقيمون على دفاعاتهم ويحفظونها في وجدانهم، وقد وفدوا من اماكن لها سننها الخاصة في السلوك وفي العمل وفي الولاء السياسي والارتباط العائلي والعصبي والطائفي. فالصراع مع المدينة لا يدور بين افراد مجزئين معزولين من هذا القطاع الريفي وذاك القطاع المديني، فيكون الصراع في هذه الحالة شفافا ناعما يدور على قشرة خارجية من العلاقات المتبادلة. الصراع في ميدان الجماعة. قوة السلوك والبنيان الريفي الوافد، تدفعه الى مدى لا يكون فيه متسامحا مع وقائع المدينة. ومتابعة الحياة اليومية للمهجرين لا تذهب الى غير ذلك. ولكن محددات خارجية في الغالب، كانت تتداخل دوما وتعدل من اسباب المواجهة، كانت هذه المحددات تكظم التناحر وتخفف من حدته. يكتفي الطرفان بعدها بالبقاء كل في موقفه ويمتثلان الى «التسامح» المتبادل، حيث انهما لا يستطيعان تهديم بعضهما.

ولكن ما يزكي خيار القول هنا باندماج المهجرين هو اعدادهم المتراكمة المرتصفة اسرا وعائلات وقرى ومناطق، فقد باتت العائلة الكبيرة بأجيالها جميعا والقرية بتشكيلاتها العائلية، والمنطقة بهيئة قراها الكاملة، باتت هذه جميعا متجاورة في احياء التهجير داخل الضواحي، لم يعد التأقلم مشكلا يدور في وجدان المهجرين وسلوكهم او في انماط ولائهم والتزاماتهم، وانما اصبح لدى الغالبية من فئات المهجرين، التكيف مع مجموعة من العادات في اللباس والزيارة والمآكل واللهجة واستعمال وسائل النقل وطريقة الشراء والدفع النقدي والاستدانة وعدم المساومة في الاسعار وفي بعض طقوس العزاء والافراح.

ولكن اللافت هنا هو ان «المدينة» بما تعنيه من انساق وعلامات، راحت تأتم بعلاقات المهجرين وسلوكاتهم في اعتصاب العائلة واعتصاب الحي والمنطقة ناهيك بالطبع عن اعتصاب الطائفة. فقد حل المهجرون في احياء بيروت ضحايا لمعارك سابقة. ولكنهم ما لبثوا في حمى الحرب نفسها، ان اصبحوا من مباشريها، دفاعا عن مكتسبات حصلت لهم في واقعهم، وهذا ما قاد بالحرب الى الاحياء الداخلية للمدن، والى خطوط تماس جديدة بعيدة بالكامل عن خطوط تماس «القضية الكبرى» اللبنانية. كان مصطلح «الغريب» هذه المرة، يدور على السنة «الثابتين» من سكان المدن، وهو مصطلح يخرج عن تعريف المدينة وحدودها، فشرط المدينة الاول ان تجمع عبر نموها وتفتحها، الناس الاغراب سواسية يحلون اهلا ويطاون سهلا. وهكذا القت جماعات المهجرين بفيض علاقاتها الريفية وبفيض عسكرتها، على المجموعات المدينية العريقة، فما كان من هذه الاخيرة إلا ان عادت الى تزييت مفاصل علاقاتها السابقة كونها لم تكن بقادرة على تجاوز وقوعات المهجرين وتداخلاتهم.

وقد يتبادر الى الذهن هنا، ان هذه الفئة من المهجرين ما زالت تطل، على كيانها السابق على التهجير، من خلال بقائها على تماس مباشر مع مناطق منشئها الأم. خاصة مع معاودة هذا التماس في العودات الاخيرة لبعض المهجرين مع خطوات وزارة شؤون المهجرين. ولكن النظرة الى اقامة هؤلاء في ملكية مسكنهم في «تهجيرهم» تقود الى غير هذا المذهب، وإذ تبلغ نسبة من يشغلون منازل مملوكة في ضواحي بيروت الـ٥٢,٢٪ حسب دراسة ادارة الاحصاء المركزي. وهي نسبة قابلة للزيادة الكبيرة مع تعويضات الاخلاء المعتبرة في مناطق المصادرة السابقة، وخاصة في وادي ابو جميل وبئر حسن في محيط المستشفى الحكومي، وتبدو هذه النسبة اكثر ارتفاعا بما لا يقاس، إذا ما اضفنا السكن المجاني لباقي الاحياء الأهلة في الاوزاعي والجناح وبئر حسن والرمل العالي.

ان حيازة السكن هي السبب الاول الذي يشي باقامة دائمة خارج النشأة الأم، وبعد ذلك تأتي الاسباب اللاحقة التي تدفع بهذا الاتجاه: اسباب علة المعاش والثبات في المهنة، الى اجتماع الابناء وعلاقاتهم التي غالبا ما تتحول زواجا من محيط من خارج دائرة النشأة وعصبته وطائفته. فلم يعد مستغربا ان نرى حديث المهجرين على درجات من البرودة او الحرارة، فهو على لسان الاهل غصص يأخذ من هناءه اقامتهم الجديدة وينغص عليهم عيش آخرتهم. وهو على لسان بعض الابناء ذكرى باردة محمولة اليهم او محمولين عليها، من عجوز في العائلة دائم «النق» وقد ظلت قريته مع تهجيره، نسغا يسري في عروقه.

بؤس الواقع

لا تبدو الامور سالكة امام حل قضية التهجير، فعدا عن تظهيرها السياسي و«تضميرها» في ميادين الحلول السياسية المطروحة في خارجها، على مستوى الوطن، فإن لهذه القضة اوجه عصيها وازمتها الداخلية. كانت موجات الهجرة المتفاوتة في الزمن وفي الجماعات وفي المناطق وفي قضايا واسباب التهجير، ترصف المهجرين جنبا الى جنب دون تداخل المعيشة وحتى في المعشر احيانا، من الاكراد الى عرب المسلخ الى شيعة من الجنوب والبقاع وبعض من اهل الشمال، كاجتماع البطاطا في اكياسها حسب تعبير عبد الله الحاج، نائب الساحل الجنوبي وزعيم شيعته لوقت. كانت هذه الجماعات تتعاور السيطرة في المحلة تبعا لقوة موقع انتسابها في السياسة والعصبية، لذلك تقلبت السيطرة في مراحل من الحرب اللبنانية داخل جماعات التهجير واحيائه، تقلب مراجعها ومعاقدها في بورصة السياسة. ولا يخفى تأثير ذلك على ما تجنيه الجماعة المستظهرة من مكاسب مأدبة في «اسعار» العقارات المشاع، وتشييد الطوابق المخالفة وتوسيع دائرة الملكية، واقامة المؤسسات التجارية الكبيرة المساحة والمطلة على الشارع العام، بل وحتى مباشرة او حماية تجار شنطة الممنوعات، واخيرا لا آخرا، الافادة الكاملة من المبالغ القصوى في حمى التعويضات في أحايين الاخلاء.

للدلالة على بؤس الواقع يكفي ان نشير الى مثالين:

١ ـ يبدو التقلب على المهن وعلى مجالات العمل في اماكن التهجير، جزءا اساسيا من قواعد ممارسة المهنة والقبول بها. وذلك لأن العدد الهائل من الباحثين عن عمل، والمكون من الاحتياطي المتصاعد من العاطلين عنه، ومن العمال غير اللبنانيين الوافدين بلا حساب الى سوق العمل اللبنانية هذا العدد، يحرم العمال والاجراء بعض ضمانات الثبات في اي ميدان من ميادين «المهن الحرة» الدنيا والتي لا تتطلب حرفنة زائدة (سائق سيارة تاكسي، بائع متجول، عامل محطة البنزين...).

ومن الواضح ان هذا التقلب في المهن مع الفشل الذي يصاحب مداورة المهن المتعددة، يحبط في اهالي هذه المناطق، المراهنة على نسق مهني يكفي عاقبة العوز والحاجة.

وهذه النقطة بالذات افتراقا جوهريا ما بين عاملي ضواحي ما بعد الحرب وعاملي ضواحي ما قبلها، ففي الوقت الذي كان فيه الاولون عمالا واجراء لهم بعض الضمانات في استقرار مؤسساتهم، وفي التزاماتها ببعض متوجبات الضمانات والعقود بين الطرفين، او كان هؤلاء العمال من الذين وظفوا في قطاع الخدمات او البناء او كعاملين في المطار او في المرفأ او في البنوك والشركات، في الوقت الذي كان فيه الاولون كذلك، نرى عمال الفئة الثانية من الضواحي، في مواجهة دائمة مع القلق في مصير العمل او الوظيفة وفي فراغ من ضمانات الصحة والتعويضات.

٢ ـ نكتفي في مجال التعليم، بالارقام التي ترد في «مهجرو الحرب اللبنانية (اليسوعية ـ لافال)، من ان حوالى ٣٥٪ من الفتيان و٣٢٪ من الفتيات في عمر المرحلة المتوسطة (١١ـ١٤ سنة) ما زالوا في المرحلة الابتدائية. كذلك فإن ٤٦٪ من الفتيان والفتيات، ممن تتطابق اعمارهم مع سني المرحلة الثانوية (١٥ـ١٧ سنة) ما زالوا في مستوى اقل من المرحلة الثانوية.

ما يستوقف في هذه النسب هو استمرار التسرب والانقطاع الدراسي على امتداد المرحلة الابتدائية وما يلحقها من مرحلة متوسطة، وهو واقع لا يبشر باستمرار المراهنة على كنز العلم باب حرفة في المستقبل.

والحري بالمقارنة هنا هو ان التسرب والانقطاع الدراسي في اعوام ما قبل الحرب اللبنانية، أي ما قبل التهجير، كانا محكمين في جزء كبير منهما، بعقابيل شهادتي الدروس الابتدائية (السرتفيكا) والابتدائية العالية (البروفيه)، حيث كانت التصفية في الامتحانات الرسمية لهذه الشهادات، مفصل الفروقات في اعمار الطلاب بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وما بين هذه الاخيرة والمرحلة الثانوية. اما حالات الانقطاع التي نحن بصدد الحديث عنها، فانها تدور على انقطاع خارج هذا الاعتبار مع الغاء التقدم من هاتين الشهادتين الرسميتين، اقله طيلة سنوات الحرب. فالتسرب هنا يدور اذن، على نمط تعامل جديد مع فعل التعليم ودور العلم اصلا. وقد يكون الامر موقفا، وقد يكون قصورا ماديا، وقد يكون موقفا قاصرا يستجمع الامرين معا.

حقل الوطن وبيدر السياسة

كان التهجير في بداياته صفقة في حسابات الحروب الداخلية، وقد تولد على مقاسات المناطق والطوائف في العسكرة والتحريض والديموغرافيا. كل يريد تنظيف ساحته من جيوب داخلها، بعيدا عن قيم الوطن وانضباطه في الاجتماع والسياسة.

ولا يخرج كباش عودة المهجرين اليوم عن استثمارات السياسة وامتدادها، بكل ما تعنيه السياسة من تحالفات وخصام وما تعنيه من تبويب للاولويات والثانويات، وعلى ايقاع ليس فيه للمهجرين سوى الرجع والصدى.

واليوم، مع «عودة» الاهل الى وطنهم، خطوة اولى في طريق عودة الوطن الى اهله، باتت قضية التهجير العلامة الاولى من بشائر «السلم الوطني»، بما يتطلبه من تمرين على الحوار والاعتراف بحق السؤال وواجب الاجابة. لقد تخطت قضية التهجير شعارات العودة والارض، فالمهجرون انقسمهم، وقد امتدت اقامتهم خارج بلدانهم، صاروا من خيار العودة الى قراهم، على حسابات جديدة في المهنة والوظيفة وتعليم الابناء وتزويجهم، وعلى الممتلكات في المدينة وعلاقات اجتماعها من عشرة وجيرة ووسائل عيش... ولا نغالي إذا قلنا ان غالبية المهجرين، ولا يشذ من بين هؤلاء من تهجر من ضاحية الى اخرى داخل بيروت، غالبية هؤلاء لا يرون في املاكهم في منشئهم الأم، سوى ارصدة مجمدة مصادرة، ينتظرون الافراج عنها لاستثمارها في مناحي اقامتهم الجديدة.

لقد تخطت ازمة التهجير دائرتها التي سيجت بالعودة الى البلدة والارض الاصل، وتخطت كذلك دائرة مطالبها الثانية، واعني منطق التعويضات والتعمير وامان الطرق وصفاء المصالحة وغسل القلوب، إذ باتت هذه الامور كلها من «ضواحي» القضية ومن اطرافها. باتت قضية التهجير اليوم على مساحة تماسك الوطن، بعدما صارت بيروت «أم قرى»، وبعدما باتت العلاقة ما بين احيائها وما بين جماعاتها احلافا احلافا منها المحصن بعمق اقامته ومنها المحصن بامتداد طائفته ومنها المحصن بامتداد سياسته ومنها المحصن بامتداد عديدة ومنها المحصن بامتداد قضيته.

ولا يخرج مجتمع التهجير كذلك، عن موقوفات له يتزاوى منها النظر الى باقي خارجه، جماعات أم وطنا، وهي نظرة استقرت على سنن مضمرة ومعايير، لا تنضبط دائما على رسم او مسوغ في المواطنية او الوطنية.

ولكن هذه الجماعات كلها لا تفترق الواحدة منها عن الاخرى، فالجميع يتلون الوطن وقضاياه من حيث يرتأون، او من مطلات تنتهي اليها مصالحهم او مشاغلهم.

ويبقى وسط كل ذلك نزيف «التهجير» و«التنزيح» متواصلا، وعلى البارد هذه المرة، من مناطق الجنوب المختلطة، لسيحيي صيدا وصور ومرجعيون ومن قرى بنت جبيل وكذلك الامر في مناطق البقاع بأسمائه الثلاث: الغربي والاوسط والشمالي الى بعض مناطق الشمال وجبيل، يتواصل النزوح ارواديا، في ظل من الظروف الاقتصادية دافع النزوح الاساسي، فقد جفت عروق التعايش في تلك المناطق او كادت فالاجيال الجديدة في هذه المناطق ترى نفسها في حل من جهاز الالفة السابق، وفي اخفاق لا ترصده العين، وفي عجز عن ابتكار اجابات تراب صدوع الاقامة او تخفف من صداعها.